

لَمَنْ أَدِنَ لَهُ حَتَّى إِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ] [سبأ: 22-23].

هذه الآية أبطلت جميع المسوغات العقلية والعملية التي يمكن أن يقوم عليها هذا التعلّق، من خلال نفي متدرج لجميع مراتب التأثير الممكنة، ثم تعالجهما وتبطلها على نحو منهجي، بما يعكس دقة الأسلوب القرآني في تفكيك الاشكالات العقديّة، وتحقيق أفراد الله تعالى بالقدرة والتدبير، وتؤكد على ضرورة صيانة صفاء العلاقة بين العبد وربّه من أي صور التعلّق بغير الله؛ وذلك عبر مسالك أربعة متتابعة، تنتظم في نسق حُجِّيٍّ محكم:

1- نفي أصل الملك استقلالاً:

يستفتح الخطاب بنقض دعوى الألوهية من أساسها، بنفي أدنى مراتب الملك، وهو قوله تعالى: (لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ)، وهو نفي يستغرق القليل والكثير بطريق الأولى؛ إذ من عجز عن أدنى شيء فهو عمّا فوقه أعجز، فعبر القرآن ب (مِثْقَالَ ذَرَّةٍ) لإفادة الاستغراق في أدنى مراتب الملك، فالنفي هنا نفي حقيقة لا نفي كمال؛ أي لا يملكون أصلاً، وهذا يُسقط كلّ تصوّر يجعل للمخلوق قدرة ذاتية مؤثّرة خارج إرادة الله، ويؤكد نظيره في قوله: (مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ)، في تقرير قاطع لانعدام الاستقلال بالتصرف.

2- نفي المشاركة في الملك:

ينتقل السياق إلى مرتبة أدنى من دعوى الاستقلال، وهي دعوى المشاركة، فينفيها بقوله: (وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ)، أي لا على وجه الاستقلال ولا على وجه المساهمة الجزئية، فيتلاشى بذلك أي احتمال لتصوّر أن للمخلوق نصيباً في تدبير الكون مع الله؛ حيث جاء النفي مطلقاً: (من شرك) أي أدنى مشاركة، وشمل السماوات والأرض؛ ليفيد العموم الكوني، وهذا يُبطل الوسائط المؤثّرة بذاتها، وفيه ترسيخ انفراد الله بالخلق والتدبير، وأنّ كلّ ما سواه مخلوقٌ مربوب.

3- نفي المعاونة والمظاهرة:

ثم يُبطل ما قد يتوهم من كون المدعو من دون الله أعواناً لله، ولو من باب الإسناد أو التكميل، بقوله: (وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ)، أي لا يحتاج سبحانه إلى معين، لكمال غناه وربوبيته، فجاء النفي هنا ليقطع توهم الحاجة الإلهية، ونفي كلّ ما يُشعر بافتقار أو احتياج، ومؤكداً على استقلال الله وكمال غناه.

4- ضبط باب الشفاعة وإخضاعها للإذن الإلهي:

ثم جاء النص ليضبط ما يعلّق بمسلك الشفاعة بضابطٍ حاسم: (وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ)، فليس لأحدٍ أن يتقدّم بالشفاعة استقلالاً؛ بل هي مقيدة بإذنه ورضاه، كما في قوله: (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ)، وقوله: (وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى)، فحوّلها من سببٍ مستقلٍ إلى سببٍ تابعٍ محضٍ، فلا استقلالية لأي كائن سوى الله، وفي ذلك ردٌّ على من يتعلّق بالمشفوع له تعلّقاً تعبدياً، وفي هذا إبطالٌ للتعلّق بالشفاعة على وجه الاستقلال، ويؤكد هذا المعنى ما ثبت في الصحيحين من حديث سيد الشفعاء، حين يقف في المقام المحمود، فلا يبتدئ بالشفاعة، بل يسجد ويمجّد ربّه حتى يؤذّن له، فيقال: «ارفع رأسك، وقلّ يسمع لك، وسلّ تُعطى، واشفَعْ تُشَفَّعَ» (مسلم)، فدلّ ذلك على أن الشفاعة نفسها خاضعةٌ للسلطان الإلهي المطلق.

في ختام هذا البناء الاستدلالي المحكم، يتبين أن النسق القرآني في تقرير التوحيد لم يسلك سبيل النفي المجرد، بل أقام حجته على تفكيك منهجي دقيق لجميع مسوغات التعلق بغير الله تعالى، وذلك عبر تدرج بديع ليكشف لانحراف العقدي، ويهدم أصولها المنطقية التي تقوم عليها، مما يجعل هذه الآية نموذجاً بيّناً للبنية الاستدلالية المحكمة التي تُفضي إلى إبطال الإشكالات العقدية المرتبطة بالتعلّق بغير الله تعالى.